

اقتصاد الإمارات تضاعف 21 مرة إلى 1.3 تريليون درهم



أرست الإمارات خلال الخمسين عاماً الماضية أساساً متيناً لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، ونجحت بعد اكتشاف النفط في خمسينات القرن الماضي في إحداث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية في الدولة، فيما تواصل جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية

ويكشف المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في تقرير «دولة الإمارات أرقام توثق المسيرة لعام 2020» الذي سيصدر قريباً، أبرز الحقائق والأرقام التي تعكس النمو المسجل في اقتصاد الدولة خلال 50 عاماً، وذلك بمناسبة الاحتفالات بعيد الاتحاد الخمسين

ويظهر التقرير القفزة الهائلة التي حققها الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 58.3 مليار درهم في عام 1975 إلى ما يزيد على 1.3 تريليون درهم في عام 2020، بنمو تجاوز 2100% أي 21 مرة، فيما نمت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي من 43 في المئة عام 1975 إلى 83 في المئة عام 2020

ويشير التقرير إلى ارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية للدولة من 11 ملياراً و500 مليون درهم في عام 1975 ليصل إلى 1.4 تريليون درهم في 2020، وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدولة بنسبة 82% حيث بلغت حوالي 73 مليار درهم في عام 2020 بالمقارنة بـ 40 مليار درهم المسجلة في عام 2005

وقفزت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من 14 مليار درهم في عام 2005 لتصل إلى 69.5 مليار درهم في عام 2020.

ويكشف التقرير عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي في الدولة من مليار و258 مليون درهم في عام 1975 ليصل إلى 442 ملياراً و386 مليون درهم في عام 2019

وفي سياق متصل شهد قطاع البنوك طفرة كبيرة بعد ارتفاع أعداد البنوك التجارية في الدولة من 20 بنكاً في عام 1972 ليصل في عام 2020 إلى 59 بنكاً، فيما قفزت قيمة إجمالي الودائع في البنوك من 19.5 مليار درهم في عام 1978 لتصل إلى نحو 1.9 تريليون درهم في عام 2020. فيما ارتفع عدد شركات التأمين في الدولة من 62 شركة عام 1975 ليصل إلى 406 شركات عام 2020

السياحة

وسطر القطاع السياحي في الدولة قصة نجاح استثنائية جعلته ضمن أبرز الوجهات العالمية من حيث النمو والقدرة على استقطاب السياح من مختلف بقاع الأرض، كما نجح القطاع في ترسيخ مكانته كأحد أبرز روافد الاقتصاد الوطني

وقفزت أرقام المنشآت الفندقية من 64 منشأة فندقية تضم 5379 غرفة في عام 1978 إلى 1089 منشأة فندقية تضم 180 ألفاً و257 غرفة فندقية في عام 2020

وتطورت الطاقة التشغيلية لمنشآت الدولة الفندقية عبر السنوات، حيث بلغ عدد نزلائها عام 1979 نحو 392 ألف نزيل، بإجمالي ليالي إقامة 1.02 مليون ليلة، ليصبح عددهم في عام 2020 أكثر من 14 مليوناً و882 ألف نزيل بإجمالي ليالي إقامة 54.3 مليون

وتجاوزت الإيرادات الإجمالية للفنادق عام 2020 مبلغ 16.6 مليار درهم، بزيادة كبيرة بالمقارنة مع عام 2005، والتي بلغت الإيرادات فيه 1.5 مليار درهم

الكهرباء والماء

حرصت الإمارات على مواكبة زيادة الطلب على الكهرباء والمياه في الدولة بالنظر إلى الزيادة المسجلة في عدد السكان ونمو النشاط الاقتصادي والتجاري في الدولة، إضافة إلى تبني حلول مستدامة للطاقة المتجددة

وتطورت طاقة المحطات الكهربائية المركبة في الإمارات من 482 ميغاوات في عام 1975، لتصل إلى حوالي 35 ألف ميغاوات عام 2020، فيما حققت الطاقة الكهربائية المولدة تطوراً كبيراً تجاوز الـ 137 ألف جيجاوات/ساعة في عام 2020، بالمقارنة مع 1467 جيجاوات/ساعة في عام 1975

وفي الإطار ذاته تمت كمية الطاقة الكهربائية المولدة من محطات الطاقة المتجددة نمواً كبيراً عام 2020 بالمقارنة مع

2009 حيث ارتفعت من 6 جيجاوات/ساعة عام 2009 إلى 5476 جيجاوات/ساعة عام 2020، وفي عام 2009 كان إجمالي القدرة المركبة لمحطات الطاقة المتجددة يبلغ 10 ميجاوات، وقفز في عام 2020 إلى 2289 ميجاوات وبنسبة زيادة بلغت 22,698 في المئة.

ويشير التقرير إلى ارتفاع كمية المياه المحلاة المنتجة عام 2020 لتصل إلى ملياري متر مكعب بزيادة كبيرة عن عام 1983 والتي كانت كميتها حينها 256 مليون متر مكعب، فيما وصل عدد محطات معالجة المياه العادمة في الدولة عام 2020 إلى 125 محطة بزيادة قدرها 145 بالمئة عن عام 2011 والتي كان عددها 51 محطة فقط، كما ازدادت كمية المياه العادمة المعالجة خلال عام 2020 لتصل إلى 769 مليون متر مكعب وبنسبة 55 في المئة مقارنة بكميتها عام 2011. والتي كانت 498 مليون متر مكعب

(وام)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.